

آباء وآراء

﴿ رأي في اصلاص قواعد الاملاء العربى ﴾^(١)

حضرة صاحب المالى السىء الملامة الملىل رثىس مسم اللغة العربىة

حضرات أمحاب السىاءة والفضل أعلام الفكر واللغة الأعضاء الماملن

أءكرنى ما تفضّل فأناهى الىّ المّلامة الءكءور منصور فهىى كائب سرّ المسم من عزم بعض زملائنا الأعلام على إلقاء محاضرة عامة فى المؤتمر الثانى والعشرىن ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م ، فى تىسىر قواعد الإملاء ، ورغبهم فى أن ىشاركهم الأعضاء المراسلون بإبءاء الرأى فى شأن هذا التىسىر ... مشاركتى القءىمة فى ءرس هذا الموضوع فى المؤتمر الثقافى العربىّ الأول الذى عقءنه جامعة الءول العربىة سنة ١٩٤٧ م فى لبنانى ، ثم فى اللبنة التى ألقها المسم العلمى المراقى من بعض أعضائه الماملن وعهء الىها أن ءءرس ما بعث به مسم اللغة العربىة من مقرراته أو مقترحاته فى ذلك ...

وأءكر أن رئاسة مكئب المؤتمر الثقافى العربىى هذا كانت قء عرضء على « لبنة القواعد واللغة » التى ئشرفت برئاسها بومئء لأمئة وضمها لبنة وزارىة بالقاهرة فى وسائل تىسىر قواعد الإملاء العربى ، لئرى رأىها فىها ، فناقشتها طوىلاً ، ثم أمضئها بمء أن أطمأنئت الى أن ما تضمئته من قواعد سلمىة ىحقق التطابق بىن السكئابة والنطق بطرىقة مٌطرءة خالىة من الخلاف برىئة من التعقىء .

ومع أن بعض ما أقرئته لللبنة من هذه القواعد الءءىءة ، وهو موضوع رسم الهمزة ، كان

(١) كئب الأستاذ مءم بهبئة الأئرى نائب رثىس المسم العلمى المراقى الأول ، وعضو مسم اللغة العربىة فى القاهرة ، هذا البء استبابة لرغبة مسم اللغة العربىة الىه فى إبءاء رأىه فى هذا الموضوع

دون ما أطمح اليه من التيسير ، فقد وقفت « اللجنة الثقافية » بأمانة جامعة الدول العربية مها موقف الحذر المستائي ، وأتخذت قراراً بأنها مجرد عرض ، وأنها ترى أن الزمن غير صالح لتنفيذها حتى تعرض على الهيآت الرسمية ، كالجامع العلمية واللغوية ونحوها ، لإبداء الرأي فيها ، وذلك أخذاً بالحيلة ومراعاة لبعض الأحوال في الظاهر

وإني لأحمد لجمع اللغة العربية أن عاد فأولى هذه المسألة الخطيرة عنايته ورعايته ، بعد أن تحلّت عنها « اللجنة الثقافية » المذكورة « للهيآت الرسمية » التي هو طليعها في الناحية اللغوية ، من غير شك ، ذلك بأنها مقدّمةٌ عندي على جميع مسائل الإصلاح اللغوي ؛ لأنها الدرجة الأولى في سُلّم وسائل المعرفة ، وهي على ما نعلم جميعاً من التصعيب والتعقيد ، فهي أولى أن تقدّم على غيرها من المسائل التي تتطلب الإصلاح والتجديد ، والإصلاح إنما يجب أن يُبدَأَ فيه — من تحت — بدرجة السُلّم الأولى ، ويرتقى منها صُعداً الى الذروة وفي عقيدتي أن الزمن كان ولا يزال صالحاً لتنفيذ كل إصلاح يحفظ الأصول ، ويقرب الناية ، ويحقق الهضنة ومن الإخلال بحق الأئمة العربية وحق نهضتها العتيدة أن تكون أولى وسائل المعرفة عندها أداة كثيرة التكاليف ، ثقيلة الوطأة ، عقيمة ، معوّقة ، يشكو منها العالم كما يشكو منها المتعلم ، وتستنفد من الأوقات الثمينة في غير طائل ما ينبغي أن يستنفد في غيرها من المطالب العالية والدراسات المجدية وليس أدلّ على ذلك من هذه الاختلافات الكثيرة والصور المعقّدة في رسم الإيملاء العربي ، ومن مخطئة الناس بعضهم لبعض منذ وضع علماء المصريين البصرة والكوفة هذه القواعد وبنوها على أصولهم النحوية وأقيسهم العرفية المختلفة المتعارضة

وها قد خلت القرون ونحن جميعاً نخضع لهذاقات توصف بأنها « علم بأصول » ، تأمر أن نكتب ما لا نلفظ فنطيع ، وألا نكتب ما نلفظ فنمتثل ، وأن نرسم الصوت بغير صورته فنفعل ، وأن نكتب الحرف بصور متعددة — وكان يجب ألا تكون له إلا صورة واحدة — فلا نمعي لها أمراً وهي كلّمها — كما هو ظاهر — رسوم معقّدة مستعمدة مما أثرت اليه

رأي في إصلاح قواعد الإملاء العربي

من أصول محاة المصْرَيْن المتضاربة ، ومن خطوط بدائية غير قياسية الأصول .
ولست أدري كيف يصحّ في العقل الرشيد أن تُسَقَطَ صورة الصوت الملفوظ ، كالألف
في مثل « هذا » و « ذاك » و « هـ الألف » و « لا كُنْ » وبحوها من كلمات ، وتكتب
« هذا » و « ذلك » و « هؤلاء » و « لكن » بغير الألف الملفوظ ؟
وكيف يصحّ في النطق السليم أن يرسم ما لا يلفظ من الحروف بصورة الملفوظ .
كالألف التي تزداد بعد واو الجماعة المتطرفة في الفعل ، وفي الأسماء المجموعة المضافة عند بعض
النحاة ، وفي « المائة » إفراداً وثنيةً وتركيباً (دون جمعها !) وهي لا تلفظ ، والواو في مثل
« أولئك » و « أولاء » و « أولي » وبحوها وهي لا وجود لها في النطق ؟
وفيمَ يشغل الناس أنفسهم ، منذ عصور ، بكيفية كتابة الهمزة ، وينفقون أجزاء ثمينه
من أعمارهم في تأمل حركاتها وسكوتها وما يحيط بها من أحوال الحركة والسكون من عن
يمينها ومن عن شمالها ؟ أمن أجل أن يجلسوها على « الكرسي » الذي يليق بها من كراسي
الألف والياء والواو ، أو لينزعوا هذه الكراسي جميعاً من تحها ويلقوها في العراء لتفتش
الأرض متواضعة ذليلة بجانب بقية الحروف ؟
لقد نوتوا رسم هذه « الهمزة » بحسب مواقعها في الكلمة ، وقسموها أقساماً أربعة ،
وعمدوا إلى الهمزة المتوسطة فقسموها إلى همزة متوسطة بالأصالة ، وهمزة متوسطة تنزلاً أو
عارضاً ؛ ثم إذا الهمزة المتوسطة بالأصالة لها وحدها ست عشرة صورة عقلية حاصلة من ضرب
حركاتها الثلاث وسكوتها في حركات ما قبلها أو سكوتها ، إلى آخر ما يقال في شرح ذلك .
ثم نجدهم — بعد تأصيل كل هذه الأصول للهمزة — يختلفون في رسمها في بعض الكلمات
« كاللثة » اختلافًا شديداً ، فكنتها بعض النحاة « مئة » بصورة فئة ، وكتبها آخرون « مائة »
بألف عليها همزة ، ورسمها آخرون « مائة » بألف زائدة ثم همزة على الياء ، وقد زادوا هذه الألف
في إفرادها وثنيةها وتركيبها وأسقطوها في جمعها كما في مئين ومئات ، وكل فريق علل
رسمه لها بنوع من التعليل ، وعلم البصريون الزيادة بتعليل ، وعلم الكوفيون بتعليل آخر

يطول إirاده بما فيه من المناقشات والمناقضات !

ثمَ فيمَ هذا التنويع لكتابة الألف المتطرفة في آلاف من الكلمات من أسماء وأفعال ثلاثية وغير ثلاثية ، تنطق ولكنها لا ترسم بصورها المخصوصة بها دائماً ، بل رسم بها حيناً وبالياء حيناً آخر ؟ ولأجل أن يرسم الكاتب هذا الحرف صحيحاً ولا يمدّ جاهلاً ، يجب أن يلاحظ أشياء عدة : أن يعلم أول ما يعلم ما أصل الكلمة : أو اوي هو أم يائي ؟ وأن يحسب بعد حروفها ما عددها ؟ وأن يلاحظ بعد هذا وذاك كونهـا أسماً أو فعلاً ، ثم يمين في ملاحظة حركة الأسم هل هو مكسور الأول أو مضمومـه ، ثم في أصله هل هو عربيّ أو أنجبـي ، ثم في نوعه هل هو من أسماء الناس أو من أسماء البلدان أو من أسماء الحيوان أو من أسماء الشروبات أو من أسماء الفنون والصناعات .. كـل هذه الخدقات لأجل أن يتسبى له كتابة هذا الحرف إما بصورته وهي الألف ، وإما بغير صورته وهي الياء !

قد يصحّ أن تكون أمثال هذه الخدقات التي تخرج بها الصدور ، ومنها كثير في كتب القوم ، مقبولة سائنة في عهود التأخر والجلود ، أيام ضيق نطاق المعرفة وقصر العلم على الخاصة ومن اليهم ممن يخدم السلطان ، وأيام صار (العلماء !) يرون في الكتابة وعلمها أنها من فروض الكفاية كسائر العلوم والصناعات في نظرهم

على أن تلك المصور التي حدث فيها كل هذا ، لم تخل مع كل ذلك من عبقرات ضاقت بهذه الخدقات ذرعاً ، فضربت بها عرض الحائط ، ورسمت للإصلاح خطوطاً أصيلة ، ولكنها رسمها عرضاً لا قصداً وعلى سبيل الأفراد لا على سبيل التجمع كما يحاول (نحن) اليوم وإن لازم محاولتنا شيء غير يسير من التردد والخذر

و (نحن) أولى بأن تبسنى مثل هذا الإصلاح ، وأن يزيد عليه ؛ لأن عصرنا يتطلب منا ذلك ، إذ كانت طبيعته تختلف كل الاختلاف عن طبيعة تلك العصور القديمة ، وأهون ما نفكر فيه ونطلبه ونلج في طلبه هو أن نجعل هذا العلم غرضاً عاماً مشاعاً بين الناس كالهواء والماء ، لا يجوز أن يمنع منه مانع ، ولا أن يُحرّمه إنسان له حق الحياة . ولعل التمثيل بالماء

رأى في إصلاح قواعد الإملاء العربي

لا يستقيم لنا ، إذ أصبح الماء يباع ويشترى بالمقاييس والمقادير حيث يسيل أنهاراً وحيث يفيض فيطم على القرى ، ولن رضى أن يكون شأن العلم كذلك ، وبأنى المخلصون إلا أن يذيموه في الشعوب وأن يفرضوه عليها فرضاً ، والكتابة هي وسيلة اذاعة هذا العلم وفرضه على الناس ، والوسيلة ينبغي أن تكون سهلة خفيفة المؤنة لا تثقل فيها ولا تعقيد ، ليفيد منها الناس في يسر وسهولة ، وليفرغوا للإفادة من الغايات ولا يشغلوا عن المنافع بوسائلها

والطريقة المثل — كما أراها — تتلخص في أصل عام يسير كل اليسر ، قريب التناول ، سهل التعلم ، لا يستنزف جهداً عقلياً ولا يستنفد وقتاً ذلك هو أن نقطع صلة الكتابة بأقيسة النحاة وأصول الصرفيين من علماء المصربين جميعاً ولهجات القبائل قطعاً تاماً ، فلا نفكر فيها أبداً ، ولا ننقي إليها بالاً ؛ وأن نقيمها بعد ذلك على أساس التطابق بين الأصوات ورسم صورها أو رموزها المخصوصة بها ، فنرسم كل صوت بنقشه الدال عليه ، ونستعين بالشكل أحياناً حين لا تستبين القرينة ، مع « تحفظات » قليلة تقتضيها أصول اللغة وطبيعة النطق بها ، وأن نتخذ للهمزة رمزاً مستقلاً يلزم صورة واحدة في كل موضع رد فيه كسائر الحروف ، وسأذكر رأى في رسم هذه الصورة من بعد

هذا الأصل العام ، هو شيء منطقي تقتضيه طبيعة المطابقة بين الصوت وصورته المتعارفة ، وهو ، كما أريده ، خالٍ من الخلاف ، وكفيل بأن يسقط عن الناس عالمهم ومتملهم تكاليف هذه القواعد المتعارضة الثقيلة المتكلفة الشاقة جملةً ، ويجعل الكتابة صورة سليمة واضحة لما ننطق به ، وأداة رفيقة صالحة للإبانة والاستفادة والإفادة في أيسر وقت وأهون جهد .

لقد وقع الناس عصوراً طوالاً تحت سلطان قواعد هذا الإملاء القديم ، ووقعنا مثلهم تحت هذا السلطان ، نخضعنا له خضوع « الوسطاء » « للمنومين » وقد آن أوان أن نتحرر منه ومن قيوده ، ولا خير في التلبس والتردد والحذر ما دمنا نريد أن نحقق منفعة أي منفعة ، وأن ندرأ مفسدة ، وأن نحفظ هذا الميراث العربي : لا نبطل نظاماً عاماً من أنظمته ، ولا نفرأ أصلاً من أصوله .

أما ما آتخذته « اللجنة الثقافية » بأمانة جامعة الدول العربية من قرار بحق هذا الإصلاح ، على ما فيه من نقص يسير ، وأنه مجرد عرض ، وما ذهب إلى من الرأي في الزمن وأنه غير صالح لتنفيذه ... فهو يدعوني إلى أن أضع بين يديها صورة مصفّرة لإصلاح قواعد الكتابة الذي أرادته أحرار العلماء ومفكروهم من القُدامى خاصة ، لتستظهر بها في موقف التنفيذ إذا شئت ، ولتكون هذه الصورة جُنة لها ولغيرها بقي بها نفسها من سهام من لا يحملون أنفسهم على عناء التفكير والتأمل فيما ينبغي أن يأخذوا ويدعوا ، وفيما ينبغي أن يُدْرَأَ به العيب عن لغتنا ووسائل تعليمها وتيسير هذا التعليم من شؤون الإصلاح ووسائله مما يتحقق به أكبر الخير والنفع للناس

وفي كتب هؤلاء العلماء الأحرار المفكرين من القدامى آراء خطيرة في إصلاح هذا الإملاء العربي في أمم أبوابه وأكثرها تعقيداً وبلبله ، جهر بها نفر منهم مخالفين بها الجمهور القلْد ، وهم فيما خالفهم به من ذلك على حق لا شبهة فيه ولكن الناس صمّوا آذانهم عن سماعها ، وأغلقوا منافذ عقولهم دوسها ، ومضوا في سبيلهم من التقليد في التعقيد

ففي مسألة كتابة الهمزة ، وهي مسألة شائكة ومعقدة جداً ، نجد أبازكريا يحيى بن زياد المعروف بالقرّاء إمام العربية في عصره وأعلم الكوفيين بالنحو بمد الكسائي ، وكانت وفاته سنة ٢٠٧ للهجرة .. يضرب بقواعدها كلها عرض الحائط جملةً ، ويختار لها شكلاً واحداً لا ثاني له في جميع مواضعها ، هو شكل الألف ، ويقول : « يجوز أن تكتب ألفاً في كل موضع » . وهذا هو الرأي عندي من حيث الأصل ، أعني الاستقلال بالصورة الواحدة ، فهو المخرج الوحيد الذي ننجو به من شذائد الهمزة وتنويع رسمها ، ولا بأس بهذه الصورة التي يختارها القرّاء ، فإذا تمّ الاتفاق عليها — ويجب أن يتمّ على شكل ما — كتبناها بصورة الألف (أ) مثلاً حيث وردت ، وما أشككت قراءته أو خفيت قرينته أستمعنا عليه بالحركات ، وأرجو ألا يكون عامل الألفة للقواعد القديمة مثبطاً عن الإقدام على حسم مادة هذه المشكلة الزمنية .

رأي في إصلاح قواعد الإملاء العربي

وفي مسألة كتابة الألف المتطرفة بصورها حيناً وبغير صورها حيناً آخر ، ومشكلتها تلي مشكلة الهمزة في الخطورة ، أصبت في « الشافية » نصّاً بأن جماعة من النحاة قالوا « بكتابة الباب كله بالألف حملاً للخط على اللفظ ، ثالثة كانت أو فوقها ، منقلبة عن ياء أو عن غيرها ، في علم أو غيره » . ووجهه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، المتوفى سنة ٩٢٦ هـ ، في شرحه « مناهج الكافية » بأنه القياس ، وبأنه أنفى للغلط وقال البطليني الأندلسي في « الاقتضاب شرح أدب الكتّاب » : إنه هو الذي اختاره أبو علي الفارسي في مسائله الحلبية ، وسمّك بهؤلاء جميعاً من أئمة مشهود لهم بسعة العلم ونفاذ البصر

هذه الآراء العالية ، قد أحتوت على بذرة الإصلاح الأولى للإملاء العربي ، وهي حجج رائدة من القديم يصح أن يستظهر بها على من يتمسك بالقديم ، وأصحابها من أئمة العربية وحرّاس لغة القرآن ، وفيهم ناس من أهل القرن الثاني الهجري ، وآخرون من أهل القرن الرابع ، ومن أهل القرن العاشر ، أفلا يُحقّق أهل القرن الرابع عشر الإصلاح الذي فكّر فيه أهل تلك القرون ؟ ومتى إذن نحيا الحياة العقلية السليمة الطيبة ونحن نتلكأ عن أهون الأشياء ؟

تكاد تنحصر مشكلات الإملاء العربي في رسم الهمزة وفي رسم الألف زيادة ونقصاً وتغييراً ، فن المفيد حقاً أن رسم الهمزة بشكل مستقل واحد كما أجازته الفراء ، وأن نحمل الخط على اللفظ - لأنه القياس - لأنه أنفى للغلط كما رأى أبو علي الفارسي والبطليني وصاحب الشافية وزكريا الأنصاري وغيرهم - لا في كتابة الألف وحدها ، بل في أبواب الإملاء العربي كله ، مع التزام « التحفّظات » التي أشرت إليها من قبل ؛ لأن ذلك هو الشيء الطبيعي المعقول ، ولن يتسنى الإصلاح المنشود بغيره .

وتحياتي الطيبات للزملاء الأعلام المؤتمرين لتحقيق أمثل إصلاح مرجو للغة العربية ، وأجل نفع أدبي مرتقب للعرب

محمد بهجة الأثري

١٩٥٥/١٢/١١